S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/1000
26 August 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور

أولا - مقدمة

١ - بعد قليل من صدور تقريري إلى مجلس الأمن بتاريخ ١١ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/561 و Add.1)، توصلت حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني إلى اتفاق في ١٩ أيار/مايو بشأن "تنفيذ أهم الاتفاقات المعلقة" النابعة من اتفاقات السلم. وقد لفت انتباه مجلس الأمن إلى هذا الاتفاق، في رسالتي المؤرخة ٢٤ أيار/مايو الموجهة إلى رئيس المجلس (S/1994/612). وهذا التقرير يقدم عملا بالقرار ٩٢٠ (١٩٩٤)، الذي حث فيه المجلس الحكومة والجبهة، ضمن جملة أمور، على الامتثال بدقة لاتفاق التاسع عشر من أيار/مايو وطلب مني أن أقدم تقريرا، في موعد لا يتجاوز ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٤، عن الامتثال للجدول الزمني وعن المسائل الأخرى ذات الصلة، بما فيها التدابير المتخذة لاحتواء تكاليف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور.

٢ - ومنذ بدء ولاية الرئيس كالدرون سول، في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، اتخذ خطوات لضمان الامتثال لأحكام اتفاقات السلم المعلقة. وأبقي على الفريق الحكومي الرفيع المستوى المسؤول عن أنشطة المتابعة على الصعيد السياسي، وعقدت بصورة منتظمة الاجتماعات الثلاثية التي ارتأى اتفاق التاسع عشر من أيار/مايو عقدها كل أسبوعين، فظلت أفرقة العمل المشتركة المعنية بمختلف المسائل المعلقة تؤدي أعمالها.

٣ - ويبدو أنه جرى التوصل إلى نقطة تحول في مجال الأمن العام. فبعد أن كشفت أحداث الآونة الأخيرة عن اشتراك أفراد أو جماعات من داخل جهاز الأمن العام في أنشطة إجرامية[1] سارعت الحكومة إلى التنديد بوجود الجريمة المنظمة وأعربت عن تصميمها على اتخاذ إجراءات حاسمة ضد جميع المشتركين في ذلك بغض النظر عن أصلهم، وبذلك واجهت بصورة مباشرة مسألة لم تطرق علانية حتى الآن. ويتوقع أن يؤدي تعيين نائب وزير الأمن العام الجديد ومدير عام الشرطة المدنية الوطنية الجديد إلى تقوية تلك المؤسسة وتحسين أدائها.

٤ - وبعد التمديد لشهرين لولاية الفريق المشترك، المنشأ في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٣ للتحقيق في أنشطة الجماعات المسلحة غير الشرعية ذات الدوافع السياسية، أكمل ذلك الفريق أعماله وقدم تقريره إلى الرئيس كالدرون سول وإلي شخصيا في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤. ويجري إصدار ذلك التقرير بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة.

٥ - ومنذ ١ أيار/مايو عام ١٩٩٤، مارست الجمعية التشريعية عملها باشتراك جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، بوصفها القوة السياسية الثانية في البلد، فضلا عن الأحزاب السياسية الأخرى. وعلى الرغم من تأخير مدته أربعة أسابيع، جرى بتوافق الآراء انتخاب أعضاء محكمة العدل العليا الجديدة، بعد عملية تفاوض شاقة أختبرت فيها قدرة الأحزاب السياسية على تقبل الحلول الوسط، وكان هذا انجازا حميدا. كما تواصل اللجنة الوطنية لتعزيز السلم والعديد من لجانها الفرعية أعمالها. وتجري الآن محادثات بشأن احتمال تحويلها إلى مؤسسة للسلم.

ثانيا - تنفيذ الاتفاقات المعلقة

٦ - يتناول هذا الفرع تنفيذ جدول ١٩ أيار/مايو الزمني ويتناول بالتالي أمورا متصلة بالقوات المسلحة، والأمن العام، وبرنامج نقل ملكية الأراضي، وبرنامج إعادة الإدماج، وتوصيات لجنة تقصي الحقائق.

ألف - القوات المسلحة

٧ - بينما استعيض في عدد من الحالات عن الأسلحة العسكرية التي في حيازة السجون الإصلاحية بأسلحة رخص بها القانون الصادر في ٩ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٣ (انظر S/1994/561، الفقرة ١٢)، اقترحت الحكومة أن يوقف مؤقتا جمع مثل هذه الأسلحة نظرا لحالة انعدام الأمن السائدة في مؤسسات عقابية مختلفة حيث وقعت أعمال شغب عنيفة في الآونة الأخيرة. واتفق على أن تستعرض الحالة في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٤. وفيما يتعلق بالأسلحة العسكرية المسجلة الأخرى التي قدمت الحكومة قائمة بها، أدت اعتبارات الأمن إلى اتفاق على استعراض الإجراءات المتعلقة بهذه الأسلحة يوم ٢٨ آب/أغسطس.

٨ - وفيما يتعلق بتسليم الأسلحة العسكرية غير المسجلة تسليما طوعيا وتسجيل الأسلحة الأخرى، مدد تعديل أدخل على القانون ذي الصلة المواعيد القصوى السارية، واعتمدت أنظمة تتعلق بتطبيق القانون المذكور. وتقرر أن تفتح قبل نهاية آب/أغسطس مكاتب لتسجيل هذه الأسلحة أو جمعها. إلا أنه لا يزال من المتعين بدء حملة دعاية قوية فعالة لتعزيز الامتثال لذلك القانون، كما لا يزال من المتعين إعلان تدابير عملية لتنفيذه.

٩ - وهناك دلائل تشير إلى أن أفرادا بعينهم من أفراد القوات المسلحة الذين يؤدون الخدمة العاملة لا يزالون يضطلعون بأنشطة الاستخبار الداخلي، خلافا للولاية الجديدة المنوطة بالقوات المسلحة على النحو المبيَّن في الدستور. ويتحتم على المفتش العام ومكتبه أن يؤديا واجبهما بكفاءة لضمان الامتثال الدقيق للقانون واتفاقات السلم في هذا الصدد.

باء - الأمن العام

وزع الشرطة المدنية الوطنية

١٠ - منذ أن قدمت تقريري الأخير عن هذا الموضوع الى مجلس الأمن، وزعت الشرطة المدنية الوطنية وزعا تاما في مقاطعتي لا باز وكوسكاتلان ووزعت وزعا جزئيا في مقاطعتي اهوشابان وسونسونات وبذلك لا تزال مقاطعتا سان سلفادور ولا ليبرتاد خاضعتين لولاية الشرطة الوطنية. ومع تدشين الفرقة البيئية وفرقة الحدود في حزيران/يونيه، أصبحت ثماني فرق فنية من فرق الشرطة المدنية الوطنية التسع في الخدمة الفعلية من الناحية التقنية. وقد ارجئ حتى نهاية آب/أغسطس وزع فرقة الأسلحة والمتفجرات، التي كان مقررا في الأصل وزعها في أول ذلك الشهر.

تسريح الشرطة الوطنية

١١ - تشير المعلومات الواردة الى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور الى أن نحو ١٩٠٠ فرد من أفراد الشرطة الوطنية قد سرحوا الآن أو فصلوا. ووفقا لما ذكره مدير الشرطة الوطنية، فإن الأفراد الخاضعين لقيادته الآن يقارب مجموعهم ٨٠٠ ٤ فرد. وبينما أعلنت الحكومة على الملأ عزمها على إكمال تسريح الشرطة الوطنية قبل المهلة المحددة في الجدول الزمني (أي ٣١ كانون الثاني/يناير، بحيث لا يتأخر ذلك عن ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥)، لم يتخذ بعد أي قرار نهائي. وعلاوة على ذلك، تضاءل بشدة عدد الطلبات المقدمة لبرامج اعادة الادماج الموضوعة للشرطة الوطنية، وجرى ابلاغ البعثة بأن تلك البرامج ستوقف في القريب العاجل. وقد طلبت البعثة خطة مفصلة لإنهاء تلك البرامج تدريجيا في الشهور المقبلة، فضلا عن معلومات عن مستقبل أفراد الشرطة الوطنية.

١٢ - وفي ١ تموز/يوليه، وفي أعقاب القبض على رئيس إدارة التحقيقات التابعة للشرطة الوطنية لأسباب تتعلق بالاشتراك في أنشطة إجرامية (انظر الفقرة ٣ والحاشية ١)، قررت الحكومة تسريح أفراد تلك الوحدة البالغ عددهم ٧٣٢ فردا، وذلك اعتبارا من ١ آب/أغسطس، ونقل اختصاصات الوحدة إلى الشرطة المدنية الوطنية. إلا أنه جرى بعد ذلك إنشاء وحدة جديدة لمكافحة الجريمة قوامها ٧٥٠ فردا، وقد أنشئت الوحدة في إطار الشرطة الوطنية. ووفقا للمعلومات الواردة إلى البعثة، تعتبر أن أفراد هذه الوحدة يشكلون جزءا من مجموعة يصل عددها إلى ٠٠٠ ١ فرد من أفراد الشرطة الوطنية السابقين الذين يمكنهم دخول الأكاديمية الوطنية للأمن العام بموجب أحكام اتفاق ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤ (انظر الفقرة ٢٦). وقد طلبت البعثة معلومات أكثر تحديدا عن مهام الوحدة ومعلومات أساسية عن أفرادها.

١٣ - وفيما يتعلق بشرطة الجمارك السابقة، التي أدمجت في الشرطة الوطنية، أعلنت الحكومة أن أفرادها سيُستوعبون في وزارة الخزانة كوحدة مراقبة مالية تشمل واجباتها مكافحة التهريب. ولم يمارس مهام الشرطة المسلحة سوى شعبة المالية التابعة للشرطة المدنية الوطنية. إلا أن البعثة، وقد تحققت من أن أفراد شرطة الجمارك السابقين الموزعين على الحدود وفي مجالات أخرى يحملون أسلحة عسكرية وأسلحة

خفيفة، لفتت انتباه الحكومة الى هذه المخالفة الواضحة للمبدأ القائل بوجود هيئة شرطة وحيدة ذات ولاية وطنية مبينة في اتفاقات السلم.

إعادة تشكيل وزارة الداخلية والأمن العام

١٤ - استحدثت الحكومة مكتبا جديدا هو مكتب نائب وزير الأمن العام وعينت له السيد هوغو باريرا في ١ حزيران/يونيه حيث سيكون مسؤولا عن توجيه الشرطة المدنية الوطنية والأكاديمية الوطنية للأمن العام. كما سيكون مسؤولا أيضا عن الشرطة الوطنية حتى يتم تسريحها في نهاية المطاف.

الآلية التنظيمية

١٥ - تستمر المشاورات مع النائب العام للجمهورية ومع المستشار الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان فيما يتعلق بتعيين المفتش العام للشرطة المدنية الوطنية، وقد كان من المتوقع أن يتم هذا التعيين في حزيران/يونيه ١٩٩٤. ويجري العمل على توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لوحدتي الرقابة والتحقيقات التأديبية. وتم التوصل الى اتفاق بشأن المساعدة التقنية الدولية بمشاركة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور التي قدمت خطة للتعاون التقني في بداية آب/أغسطس .

التجاوزات في الشرطة المدنية الوطنية وعمل الأكاديمية الوطنية للأمن العام

١٦ - طبقا لجدول ١٩ أيار/مايو الزمني، قدمت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور توصيات (تعتبر ملزمة) ومقترحات لنائب وزير الأمن العام. ويرد موجز لبعض هذه التوصيات والمقترحات في الفقرات التالية. ومن المتوقع أن تتخذ بحلول ٣٠ آب/أغسطس التدابير من أجل الامتثال للتوصيات التي ترمي الى أن تمتثل الحكومة نصا وروحا لاتفاقات السلم، وأن يكتمل التنفيذ قبل ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، ما عدا بالنسبة للتوصيات التي تحتاج لفترة أطول لتنفيذها بشكل كامل.

١٧ - وفيما يتعلق بالتجاوزات في شعبة مكافحة المخدرات التابعة للشرطة المدنية الوطنية، تأكد لبعثة مراقبي الأمم المتحدة أن عددا كبيرا من أفراد الشعبة يقومون بأنشطة لا علاقة لها بمكافحة المخدرات، مما يتعارض مع الاتفاقات التي تم التوصل اليها في وقت سابق، وأوصت بعثة مراقبي الأمم المتحدة أن تقصر الشعبة أنشطتها بالتالي على ذلك المجال وأن تكيف هيكلها تبعا لذلك. كذلك أوصت البعثة بأن يعاد الى مناصبهم السابقة، الأفراد الذين أدمجوا في الوحدة الخاصة السابقة لمكافحة المخدرات بعد إبرام الاتفاق التكميلي المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (الذي سمح لأفراد الوحدة بالانضمام الى الشرطة المدنية الوطنية بشكل استثنائي وبشروط معينة). واقترح اجراء تنقيح لقانون مكافحة المخدرات لضمان اتساقه مع الدستور والقانون الأساسي للشرطة المدنية الوطنية.

١٨ - ونظرا لأن شعبة التحقيقات الجنائية تفتقر الى ما يلزم من الموارد والموظفين للقيام بجميع التحقيقات الجنائية في البلاد، وهو ما يقرره القانون الأساسي للشرطة المدنية الوطنية، أوصت بعثة مراقبي الأمم المتحدة بضرورة تعزيز الشعبة بخريجين من الأكاديمية، كما يتعين أن يتم في أسرع وقت ممكن، نقل ملفات الشرطة الوطنية الى الشرطة المدنية الوطنية بما فيها تلك الخاصة بإدارة التحقيقات التابعة لها.

١٩ - ولا تزال شعبتا مكافحة المخدرات والتحقيقات الجنائية تعملان باستقلال مفرط ضمن جهات الشرطة المدنية الوطنية. وأوصت بعثة مراقبي الأمم المتحدة بضرورة اتخاذ خطوات ملائمة لضمان تبعيتها الهرمية والتنسيق مع الشُعب الأخرى وخضوعهما للآلية التنظيمية الداخلية. كما أوصت بأن تنسق الشعبتان أنشطتهما مع مكتب النائب العام والسلطة القضائية.

٢٠ - وقد تأكد في كلتا الشعبتين وجود مشاكل في منح الرتب: ففي حالة شعبة مكافحة المخدرات كانت الرتب تمنح على نحو تعسفي، في حين لم تمنح رتب في شعبة التحقيقات الجنائية. وأوصت بعثة مراقبي الأمم المتحدة بضرورة تقييم أفراد الشعبتين من أجل تحديد رتبهم المؤقتة وضرورة تسجيلهم في دورات منتظمة في الأكاديمية في المستويات الملائمة. وسيساعد ذلك في تصحيح حالات الشذوذ الحالية وفي إدماج الشعبتين في الشرطة المدنية الوطنية.

٢١ - وضمانا لحق أحسن خمسة طلاب في كل من ترقيات الأكاديمية، في اختيار مكان انتدابهم من بين الشواغر الموجودة، أوصت البعثة بضرورة وضع معايير واضحة موضوعية لتقييم أدائهم الأكاديمي، وفضلا عن ذلك ونظرا لأن كثرة تغيرات المناصب القيادية في الشرطة المدنية الوطنية، قد أثرت في الكفاءة، بتعيين وضع نظام يضمن استمرارية الخدمة ويوفر أوضاع عمل أكثر استقرارا، وفي هذا الصدد، فإن من الضروري الموافقة على إصدار قانون ينظم المستقبل الوظيفي لأفراد الشرطة.

٢٢ - وفيما يتعلق بعمل الأكاديمية الوطنية للأمن العام، أوصت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بضرورة إنشاء آلية دائمة لتقييم المعلمين وبذل كل جهد ممكن لإبقاء المدربين الدوليين حتى عام ١٩٩٥ على الأقل. وانسجاما مع توصيات البعثة تم تعيين رئيس للدراسات ويجري العمل على تنقيح المنهج الحالي لتصبح الأكاديمية أكثر استجابة لاحتياجات الشرطة المدنية الوطنية ولاسيما فيما يتعلق بالاجراءات القضائية واستخدام الأسلحة النارية والتدريب الميداني، وبعد انتهاء الفترة الانتقالية يتعين تمديد فترة دورات المستوى الأساسي.

٢٣ - وأوصت بعثة مراقبي الأمم المتحدة كذلك بضرورة قيام الأكاديمية، بالتنسيق مع الشرطة المدنية الوطنية، بإجراء تقييم لأفراد تلك المؤسسة قبل ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ويتعين أن يعتمد المجلس الأكاديمي قبل ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، تدابير تستكمل توصيات بعثة مراقبي الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأكاديمية. ويتعين أن يقدم المجلس الأكاديمي تقريره السنوي الأول الذي سيشتمل على تقييم للشرطة المدنية الوطنية وعلى تقييمه لتنفيذ توصيات البعثة، الى وزير الداخلية والأمن العام في ٣٠ تشرين

الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وتمشيا مع توصية بعثة مراقبي الأمم المتحدة، يقوم ممثلو مدير الشرطة المدنية الوطنية حاليا بحضور اجتماعات المجلس الأكاديمي بشكل منتظم.

٢٤ - وفيما يتعلق بعملية التوظيف والاختيار اقترحت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، استكمال حملة التوظيف الحالية بزيارات ميدانية ولاسيما للمناطق التي لم تأت منها طلبات كثيرة وتشجيع مشاركة الشرطة المدنية الوطنية. كما أوصت أيضا بضرورة تكريس مزيد من الوقت للمقابلات الفردية مع المرشحين واستعراض عملية الاختيار على ضوء الخبرة المكتسبة.

٢٥ - ويضم الفريق الحالي من رقباء الأكاديمية ١٧ فردا من أفراد الشرطة الوطنية السابقة و ٦ من المقاتلين السابقين في جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني و ٢٥ فردا آخر ممن لم يشاركوا في النزاع المسلح. وأوصت البعثة بضرورة النظر في تعيين أفراد من الأصول المتنوعة جميعها لهذه المناصب، وذلك للجزء المتبقي من الفترة الانتقالية، مع منح الاعتبار اللازم لجدارتهم المهنية. ولاحظت البعثة كذلك أن الاشراف على ما يزيد على ٠٠٠ ٢ طالب في الكلية يحتاج لعدد أكبر من الرقباء الذين يتعين وضع قواعد ملائمة فيما يتعلق بأنشطتهم واختيارهم وتدريبهم وعملهم بالتناوب. ولا يجوز إلا للسلطات المعنية إنفاذ النظام التأديبي كما يتعين تنظيف سجلات الطلاب الذين عاقبتهم سلطات غير مؤهلة.

تدابير لتشجيع تعيينات اضافية في الشرطة المدنية الوطنية

٢٦ - قدمت البعثة، بناء على طلب الحكومة، وثيقة تتضمن اقتراحا لزيادة عدد المنح المقدمة لطلاب الأكاديمية ومعلومات بشأن المعاشات التقاعدية والاستحقاقات الأخرى لأفراد الشرطة المدنية الوطنية والآثار المتعلقة بذلك والمترتبة في الميزانية. وقد أبلغت الحكومة البعثة بأنه قد طلب اعتماد خاص في الميزانية من أجل زيادة منح الأكاديمية بأثر رجعي يعود الى ١ تموز/يوليه. ولم يرد بعد أي رد على مسألة استحقاقات أفراد الشرطة المدنية الوطنية. وفيما يتعلق بتشجيع توظيف المدنيين في الأكاديمية، أحرز تقدم نحو توضيح اتفاق بين الأكاديمية والرابطة السلفادورية لدعم الديمقراطية التي تمثل القطاع غير الحكومي. ويتعين أن يؤخذ في الحسبان أنه بالاضافة الى وجوب تنفيذ توصيات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في هذا الصدد، فإن إمكانية قبول الأكاديمية لـ ٠٠٠ ١ من أفراد الشرطة الوطنية السابقة (انظر الفقرة ١٢) لن يتيسر إلا اذا عجزت الأكاديمية عن تجنيد عدد كاف من المرشحين الذين لم يشاركوا في النزاع المسلح.

جيم - برنامج نقل ملكية الأراضي

٢٧ - ومما يؤسف له، أنه لم يتحقق سوى تقدم ضئيل يمكن ذكره فيما يتعلق بالنقل الفعلي لملكية الأراضي إلى المقاتلين السابقين المنتمين الى القوات المسلحة في السلفادور ولجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني فضلا عن حائزي الأراضي وفقا لما قضت به اتفاقات السلام. وقد أدت موافقة الحكومة في أواخر أيار/مايو بناء على طلبي، إدراج من يسمون بحائزي الأراضي "غير المتحقق من هوياتهم" في البرنامج إلى إزالة إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض تنفيذه (انظر الفقرة ٧٠ من S/1994/561). وفي الوقت ذاته قمت

أيضا بحث جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على بذل أقصى جهد للتغلب على بعض العقبات التي تقف أمام نقل ملكية الأراضي والتي تعد الجبهة مسؤولة عنها. ومن هذه العقبات، ما يعد من أخطرها، وهي ضرورة وقف وضع أفراد إضافيين في الأراضي أو نقلهم من مكان إلى آخر؛ وتيسير العملية بالتواجد مع الوثائق المناسبة في مختلف المراحل في الأوقات والأماكن المحددة؛ وضمان قيام جميع المستفيدين المحتملين بتوقيع صكوك الملكية في الوقت المحدد لذلك كي يتسنى الدفع للملاك مقابل أراضيهم. وكانت استجابة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني مخيبة للآمال في هذا الصدد ولا يزال عدد كبير من هذه المشاكل يشل حركة برنامج الأراضي. وينبغي الإشارة مع ذلك إلى أنه على الرغم من أن بعض حالات عدم الامتثال تعكس بوضوح عدم توفر الرغبة السياسية من جانب جبهة فارابوندو مارتي، فإنها نتجت في حالات أخرى عن ضعف هيكل الجبهة التنظيمي وعدم توفر الموارد.

٢٨ - أما من حيث ما تحقق وما لم يتحقق بعد، فإن الصورة كما يلي: لم يتحدد بعد العدد الكلي للمستفيدين المحتملين من برنامج نقل ملكية الأراضي نظرا لأن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني لم تقدم بعد المعلومات ذات الصلة بشأن المستوطنات البشرية الريفية (المشار إليها في الاتفاقات بعبارة (predios e immuebles) والتي يتعين أن تدرج في برنامج الأراضي وفقا لما تقرر في الاجتماع الثلاثي الرفيع المستوى المعقود في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (الحكومة/جبهة فارابوندو مارتي/بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور) (انظر S/26790، الفقرة ٥٥). وريثما يتم التوصل إلى حل لهذه المشكلة، هناك اتفاق على نقل الأراضي إلى ٢٨ ٦٤٨ مقاتلا سابقا من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وحائزي الأراضي وإلى ١٢ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين التابعين للقوات المسلحة ليصل العدد إلى ما مجموعه ٤٠ ٦٤٨ شخصا وهو ما يقل عن العدد الأقصى البالغ ٤٧ ٥٠٠ وفقا لما قضى به الاتفاق. ومن بين هؤلاء لم يقم سوى ٨ ٩٣٦ من المستفيدين من أفراد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني (٣١ في المائة) ونحو ٣ ٠٠٠ من المستفيدين من القوات المسلحة في السلفادور (٢٥ في المائة) بإنجاز العملية القانونية. وتشير هذه البيانات إلى أن البرنامج توقف تماما مرة أخرى: ففي نهاية نيسان/أبريل كان ١١ ٥٨٥ شخصا قد حصلوا على سندات ملكية الأراضي وبحلول منتصف آب/أغسطس لم يزد هذا العدد إلا إلى ١١ ٩٣٦ شخصا، أي لا يزال أدنى من الهدف المحدد لنهاية عام ١٩٩٣ البالغ ١٢ ٠٠٠ شخص، وهو الرقم الذي قبلته الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على اعتبار أنه عملي (انظر الفقرة ٦٧ من S/1994/561).

٢٩ - والتأخيرات في نقل ملكية الأراضي تعوق إعادة إدماج المستفيدين المحتملين في الأنشطة المنتجة وتتسبب في أنواع أخرى من المشاكل التي من المرجح أن تعقد تنفيذ الاتفاقات . وفي عدد كبير من الحالات لا يمكن إكمال صكوك الملكية لأن عددا من المستفيدين لم يوقعوا. وفي ظل هذه الظروف، تحول القيود التي فرضها المانحون دون قيام مصارف الأراضي بدفع مبالغ للملاك نظير أراضيهم. وتثني التأخيرات في الدفع ملاك الأراضي عن بيع أراضيهم، ومن المرجح أن يؤدي النقص الناجم في الأراضي إلى فرض ضغوط تؤدي الى رفع الأسعار. وفي الوقت ذاته، فإن الشلل الذي أصاب البرنامج أدى إلى عدم دفع أموال تم التعهد بها. ويثني هذا في المقابل المانحين عن التعهد بالمبالغ الإضافية اللازمة ليس فقط من أجل

برنامج نقل ملكية الأراضي ولكن أيضا من أجل البرامج المتصلة بتقديم ائتمان زراعي ومساعدة تقنية وهما أمران يتوقفان على جعل ملكية الأراضي قانونية ويعانيان من نقص شديد في التمويل.

٣٠ - وفي ١٨ آب/أغسطس قدمت الحكومة خطة جديدة للتعجيل بنقل ملكية الأراضي إلى المقاتلين السابقين من أعضاء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وحائزي الأراضي في محاولة للتغلب على الكثير من المشاكل التنفيذية التي ثبطت تنفيذ الخطة حتى ذلك الحين. وأهم نقطة جديرة بالاهتمام في الخطة هي التزام الحكومة بتدعيم القدرة القانونية والإدارية للمكاتب الإقليمية للوكالات التنفيذية بحيث تيسر قياس الممتلكات وتقييمها والتفاوض بشأنها وجعلها قانونية فضلا عن تنظيم حملة دعائية عن طريق محطات الإذاعة الإقليمية لإبلاغ المستفيدين المحتملين بحقوقهم وبالخطوات المختلفة التي يحتاجون إلى اتخاذها إذا أرادوا الاشتراك في البرنامج.

٣١ - وإذا أمكن التغلب على أوجه القصور هذه عن طريق التدابير الجديدة التي ستتخذها الحكومة وبتعاون تام مع جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، فإن المسألة الرئيسية التي سيتعين حلها في هذا الصدد تتصل بالمستوطنات البشرية. وقد أنشئت المستوطنات البشرية بعد أن وافقت حكومة السلفادور على عودة اللاجئين الذين فروا الى هندوراس خلال سنوات الصراع. وعلى مدى الأعوام، وبدعم مالي وتقني من المجتمع الدولي، أقامت هذه المستوطنات التي ضمت العائدين والمشردين هيكلا أساسيا اجتماعيا هاما وطاقة إنتاجية في الصناعات الزراعية في مساحات صغيرة نسبيا من الأراضي. وفي بلد يعاني من ندرة الأراضي، فإن هذه المستوطنات تمثل بديلا نموذجيا للأنشطة الزراعية الصرفة. ونتيجة للآثار الاجتماعية والسياسية التي ستترتب على حل هذه المجتمعات ونظرا لأن أفرادها يعارضون بشدة نقلهم الى مكان آخر، فسوف يتعين التوصل الى حل لنقل ملكية هذه المستوطنات في إطار نظام خاص دفعة واحدة، مع تعويض الملاك الأصليين، حسب ما اقترحته جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. لكن الحالة تعقدت نظرا لأنه أصبح من الواضح أن ليس من الممكن دائما فصل المستوطنات الريفية عن الحضرية، وانه ينبغي إيجاد حل يشمل الاثنين. وفي اجتماع ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وافقت الحكومة أيضا على العمل من أجل التوصل الى حل للمستوطنات البشرية الحضرية وإن يكن خارج برنامج نقل ملكية الأراضي، بمجرد أن تكمل الحصر اللجنة الوطنية لتعزيز السلم. وقد قُدم هذا الحصر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، مسجلا ٣٧٣ ١ منزلا منها ٧٥٢ أدرجت ضمن برنامج نقل ملكية الأراضي مما يقلل مشكلة المستوطنات البشرية الحضرية الى الحالات المتبقية البالغ عددها ٦٢١ حالة (انظر الفقرتان ٧٦ و ٨٧ من الوثيقة S/1994/561).

٣٢ - ويثير نقل الملكية الى الأعضاء السابقين في القوات المسلحة أيضا صعوبات شديدة لا يمكن لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور أن تقيمها تقييما تاما نظرا لأنها تفتقر الى معلومات كاملة عن هذه المسألة. فالبرنامج يعاني من نقص في التمويل، وهناك حاجة الى تمويل إضافي لتغطية ٠٠٠ ٨ مستفيد من المستفيدين المتبقين المحتملين البالغ عددهم ٠٠٠ ٩. وقد تفاقمت الحالة نتيجة للتأخيرات في تعويض الأفراد المسرحين من القوات المسلحة وزيادة الصلات بين التعويض ونقل ملكية الأراضي وزيادة التهديدات من جانب منظمة تضم بعض المقاتلين السابقين الساخطين من القوات المسلحة. وقد احتل أعضاء تلك

المنظمة مؤخرا الجمعية الوطنية ومصرف الأراضي والمعهد السلفادوري للتحول الزراعي كوسيلة لممارسة ضغط على الحكومة لقبول طلباتهم. ومطلبهم الرئيسي هو أنه ينبغي أن يعطى لأفراد القوات شبه العسكرية، الذين سرحوا بسبب اتفاقات السلم، الحق في البرامج نفسها. ويقدر عدد هذه القوات بعدد أدنى يبلغ ٠٠٠ ٥٠ وعدد أقصى يبلغ ٠٠٠ ٢٥٠. وحتى لو كان لهذه القوات مطلب شرعي، تظل حقيقة أن الاتفاقات قضت فقط بنقل ملكية الأراضي الى المقاتلين السابقين من القوات المسلحة ويحدد برنامج ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ رقما يبلغ أقصاه ٠٠٠ ١٥ بالنسبة لهم. ويؤدي الضغط لدمج هؤلاء الذين لم يضعهم البرنامج في الحسبان الى تحويل الاهتمام عن المشكلة الحقيقية المتمثلة في البطء الذي ينفذ به البرنامج وعدم وفائه بالغرض منه والحاجة الى التعجيل بتنفيذه.

دال - برامج إعادة الادماج

٣٣ - واصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور العمل مع الأطراف ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ برامج متوسطة الأجل تستهدف المقاتلين السابقين من أفراد القوات المسلحة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ومؤيدي الجبهة الذين أصبحوا حائزين للأراضي في مناطق الصراع السابقة وأفراد الشرطة الوطنية المسرحين. ويمكن الإشارة الى أنه قد تم إحراز تقدم على الرغم من المشاكل التنفيذية والإدارية العديدة والافتقار الى التمويل الذي أدى الى تأخيرات شديدة في بعض البرامج.

٣٤ - ونظرا للقيود التي تفرضها صغر مساحة قطع الأراضي التي يجري نقل ملكيتها، فإن الإمكانية الوحيدة لجعل الإنتاج الزراعي قابلا للاستدامة تكمن في تقديم دعم قوي عن طريق التدريب والمساعدة التقنية والائتمانات. وبادئ ذي بدء، فإن برامج التدريب الزراعي، التي أكملت حتى الآن، لا تشمل عددا كبيرا من المستفيدين المحتملين من برنامج نقل ملكية الأراضي. وقد أنجز أيضا برنامج المساعدة التقنية الأول الذي تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنسيقه ونفذته منظمات غير حكومية. وسوف ينفذ برنامج جديد للدورة الزراعية ١٩٩٥/١٩٩٤ عن طريق وكالة حكومية هي المركز الوطني للتكنولوجيا الزراعية. وسيحتاج هذا البرنامج الى أن يدعم تقنيا وماليا وإلى أن تستكمل بالأعمال التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية التي تخصص مساعدة تقنية من أجل مناطق النزاع السابقة على نحو ما اقترحته جبهة فارابوندو مارتي.

٣٥ - ومن الضروري تقديم مساعدة تقنية لضمان استخدام القروض على الوجه الأمثل. فبرنامج القروض الزراعية يعاني من نقص حاد في رأس المال وقد كان لهذا تأثير سلبي، بصفة رئيسية، على المستفيدين المحتملين من بين القوات المسلحة وحائزي الأراضي.

٣٦ - لقد انتهى أيضا برنامج التدريب من أجل المؤسسات الصغيرة وقدمت قروض الى نحو نصف المستفيدين المحتملين. ولكن هناك دلائل تشير الى أن أغلبية المستفيدين لا يستثمرون هذه الأموال بصورة منتجة. وسوف يخلق هذا مشكلة مزدوجة: فمن ناحية، لن يحقق البرنامج هدفه الرئيسي وهو إعادة ادماج

هؤلاء الأشخاص بنجاح في الأنشطة المنتجة. ومن ناحية أخرى سيتخلف المقترضون بعد فترة قصيرة عن سداد الديون مما يحد من قدرة الحكومة و/أو رغبتها في اعطائهم قروض جديدة في المستقبل.

٣٧ - وفيما يتعلق بالبرنامج المخصص لقادة المستوى المتوسط البالغ عددهم ٦٠٠ ("الخطة ٦٠٠")، فإن التأخيرات والمساعدة التقنية غير الكافية وقلة الأموال اللازمة للاسكان تكتنف التنفيذ. ولم تحل المشاكل المتعلقة بعدم التنسيق والبرمجة المشتركة بين المستفيدين والوكالات المنفذة (S/1994/561، الفقرة ٨٢).

٣٨ - وعدد أفراد الشرطة الوطنية الذين يحضرون المرحلة الأولى من برنامج إعادة الادماج (مرحلة المشورة) هو أقل من المتوقع (نحو ٤٠٠ ٣ من العدد المتوقع البالغ ٨٠٠ ٤) وستتعرض المراحل التالية (التدريب والائتمان والمساعدة التقنية) للاعاقة نتيجة لنقص التمويل.

هاء - توصيات لجنة تقصي الحقائق

٣٩ - بعد الموافقة على خطة العمل الرامية إلى تعزيز الموافقة المبكرة على التدابير التشريعية المنبثقة عن توصيات لجنة تقصي الحقائق، وهي توصيات ملزمة، ناقشت الأطراف وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور هذه القضايا في اجتماعات منفصلة مع المجلس التشريعي. ويقوم المجلس حاليا بدراسة مشروع التشريع ذي الصلة.

٤٠ - وفيما يتعلق بالموافقة النهائية على الصكوك الدولية لحقوق الانسان التي لا تزال معلقة، فإن الحكومة تواصل اعتراضها على اعتمادها ولكنها تواصل إجراء مشاورات ذات طابع تقني. ولم يبت بعد في التدابير غير التشريعية المحددة الأخرى التي أوصت بها اللجنة.

واو - بنود أخرى في الجدول الزمني

٤١ - لم يتحقق بعد تقدم بشأن مسألة المستوطنات البشرية الحضرية واستئناف محفل المشاورات الاقتصادية والاجتماعية لأعماله.

ثالثا - مسائل أخرى ذات صلة بالموضوع

٤٢ - إن انتخاب المحكمة الانتخابية العليا الجديدة، الذي جرى في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، سيتيح الفرصة للقيام بالاصلاح اللازم في التنظيم الداخلي للمحكمة وهيكل موظفيها بشكل يفضي إلى تعزيز الجدارة المهنية والتقنية. وتشمل الاصلاحات الأخرى التي يتعين معالجتها في النظام الانتخابي، وضع قوائم جديدة للناخبين وإمكان إصدار بطاقة وحيدة للهوية والانتخاب؛ والتمثيل النسبي في المجالس البلدية؛ والإعداد للانتخاب في

منطقة إقامة المواطن. وينبغي أن تدخل جميع هذه الاصلاحات حيز النفاذ قبل الانتخابات التشريعية المقبلة، المقرر عقدها في عام ١٩٩٧، بوقت طويل، وينبغي بالتالي الاتفاق بشأنها قبل نهاية عام ١٩٩٤.

٤٣ - وقد زادت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور دعمها التقني للمؤسسات الوطنية والكيانات الأخرى. وقد أعطت شعبة حقوق الإنسان الأولوية للتعاون مع المستشار الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان، وهو أمر لا يمكن المغالاة في تأكيد أهميته نظرا لأنه من المقرر أن يتولى المستشار مهام الشعبة بعد مغادرة بعثة المراقبين. وعقدت أيضا حلقات دراسية مع المنظمات غير الحكومية النشطة في ميدان حقوق الإنسان.

٤٤ - ونظرا للموارد المحدودة المتاحة للمستشار الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان، فقد طلب من مجتمع المانحين الدولي، على نحو متكرر، التعاون مع تلك المؤسسة. وفي حين أن هذا النداء قد لقى استجابة مواتية، بصورة عامة، فإنه من الضروري أن يركز المستشار الوطني الاهتمام على تدعيم التحقيقات، لا سيما التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان، كما أوصى مختلف الخبراء الدوليين ودعت إليه المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بصورة نشطة. ومن المهم في هذا السياق أن المستشار قد أعرب عن رغبته في الحصول على التعاون التقني الذي كانت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور دائما على استعداد لتقديمه.

٤٥ - وتم التوقيع على اتفاق للتعاون التقني بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور ونائب وزير شؤون الأمن العام لقيام البعثة بتقديم المساعدة إلى الشرطة المدنية الوطنية في مجالات مثل الأجهزة التنظيمية (أي وحدتا الرقابة والتحقيق التأديبي)، والنقل، والبيئة، والأسلحة والمتفجرات، وفي وضع دليل تشغيلي. وستقوم البعثة أيضا بدور العامل الحفاز في الحصول على المساعدة التقنية الدولية من الأجل الوحدتين المذكورتين أعلاه.

٤٦ - ويعتبر عدم وجود تمويل للبرامج المتصلة بالسلم أمرا حرجا. فمن المقدر أنه يلزم ٣٢ مليون دولار (١ مليون دولار من أجل برنامج الأراضي لحائزي الأراضي التابعين لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، ممول بسخاء من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، و ٣١ مليون دولار للقوات المسلحة للسلفادور) لاتمام برنامج الأراضي. ويعاني برنامج السلف الزراعية للمقاتلين السابقين في جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والقوات المسلحة وحائزي الأراضي من عجز يصل إلى ما يقرب من ٤ مليون دولار بينما يصل العجز بالنسبة لتقديم السلف للشركات الصغيرة إلى نحو ٤ مليون دولار، في الوقت الحالي. وتحتاج برامج إعادة إدماج أفراد الشرطة الوطنية المسرحين إلى ١٤ مليون دولار. والاحتياجات المالية الناجمة عن برامج إعادة الإدماج هي إضافة إلى الاحتياجات المطلوبة لتغطية تعويض أفراد القوات المسلحة المسرحين (٦ مليون دولار) واحتياجات الشرطة الوطنية (٩ مليون دولار). ومن أجل تنفيذ هذه البرامج، من الضروري أن يجد كل من الحكومة والمجتمع الدولي طرقا لتمويل العجز الحالي، الذي يتجاوز ٨٠ مليون دولار، في أقرب وقت ممكن. ولن يتسنى تقييم الاحتياجات الاضافية تقييما كاملا إلى حين توفير تقديرات تغطي نقل

المستوطنات البشرية وصندوق حماية معوقي الحرب واحتياجات الإسكان للأشخاص غيرالمشمولين في البرامج الحالية.

رابعا - التدابير المتخذة لاحتواء تكاليف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور

٤٧ - ذكرت، في تقريري المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/561، الفقرة ١٠١)، أن حجم بعثة المراقبين سيخفض بالسرعة التي يسمح بها تنفيذ الاتفاقات التي لم يمتثل لها بعد. وبناء على ذلك، ومع وضع التقدم المحرز حتى الآن في الاعتبار، قمت بالفعل بتخفيض العنصر العسكري من ٣٠ شخصا في المجموع، في ١ أيار/مايو، إلى ١٢ مراقبا عسكريا و ٧ أفراد طبيين. وأتوقع أن يتم تخفيض الأفراد الطبيين مرة أخرى، إلى ٣ بحلول ١ تشرين الأول/اكتوبر، وأن يسحب جميع المراقبين العسكريين تدريجيا خلال تشرين الثاني/نوفمبر. ويتفق تخفيض حجم شعبة الشرطة مع خطتي السابقة (انظر S/1994/561/Add.1)؛ وأعتزم تخفيض المستوى إلى ١٤٥ فردا بحلول ١ تشرين الأول/اكتوبر (باستثناء ١٥ من معلمي الشرطة المعينين في الأكاديمية الوطنية للشرطة). وبنفس الطريقة، أعتزم البدء في السحب التدريجي للموظفين المدنيين الفنيين على ضوء التطورات التي ستحدث خلال الأشهر المقبلة.

٤٨ - بالاضافة إلى ذلك، جرى استعراض الاحتياجات التشغيلية لبعثة المراقبين بقصد اتخاذ تدابير إضافية لاحتواء تكاليف البعثة. ونتيجة لذلك، تم تخفيض نفقات النقل الجوي بشكل بالغ باستبدال الطائرتين العموديتين المستخدمتين من جانب البعثة، قبل ذلك، على أساس الوقت الكامل، بطائرة واحدة تستأجر حاليا وفقا لما تدعو إليه الحاجة فقط. ويجري بالمثل، تخفيض كبير في أسطول المركبات، ملازم لتخفيض الموظفين. وأتوقع تخفيض أسطول المركبات بنحو ١٧٠ مركبة بحلول ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. وسوف يسمح هذا التخفيض باستعمال الفائض في بعثات أخرى لديها قصور في المركبات. وجدير بالذكر أن التخفيض التدريجي للأفراد والمعدات مرتبط ارتباطا وثيقا باحتياجات البعثات القائمة، وكذلك بالتخطيط للبعثات الجديدة.

٤٩ - وعلى هذا الأساس، قدمت تقريرا إلى الجمعية العامة يتضمن تقديرات التكاليف للفترة الممتدة حتى تشرين الثاني/نوفمبر، ويسعدني أن أبلغكم أن هذه التقديرات تمثل وفورات كبيرة بالمقارنة بفترة الولاية السابقة.

خامسا - ملاحظات

٥٠ - إن قيام جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني كحزب قانوني تماما في الحياة السياسية والمدنية للبلد يقدم دليلا يستوقف النظر لتحول السلفادور من بلد يمزقه الصراع إلى أمة تسير في طريق المصالحة. فبالرغم من الصعوبات الهائلة، أصبحت الجبهة تمثل معارضة معقولة في الجمعية الوطنية وتحتفظ بوجود

على مستوى المقاطعات والبلديات. وسوف يعتمد الكثير على التزام حزب الأغلبية، التحالف الجمهوري الوطني، بالحكم بصورة تتسم بالحكمة والاعتدال، حتى تصبح التعددية سمة مكملة للسياسة في السلفادور.

٥١ - وبالرغم من حالات التأخير، يعكس التقدم المحرز في المجالات الواردة في الجدول الزمني المؤرخ ١٩ أيار/مايو التي تعتبر أوثق صلة بتدعيم وتحديث المؤسسات الديمقراطية القرار الذي اتخذته الحكومة الجديدة بتوطيد حكم القانون في السلفادور. وفي حين يعتبر هذا الموقف إشارة مشجعة إلى التزام الحكومة بعملية السلم، ما زالت هناك عدة قضايا صعبة يتعين التوصل إلى حل بشأنها من أجل ضمان الامتثال للالتزامات التي لم تنفذ في إطار اتفاقات السلم.

٥٢ - إن التعيينات الجديدة في قطاع الأمن العام وعزم الحكومة على مكافحة الجريمة المنظمة تعتبر خطوة هامة في سبيل تصحيح أوجه المخالفة والقصور التي تعاني منها الشرطة الجديدة، والتي أبلغتها إلى مجلس الأمن في تقريري الأخير. ويتفق قرار الرئيس بتعجيل تسريح الشرطة الوطنية، الذي لم ينفذ بعد، مع موقف الحكومة الجديدة، وقد تلقى تأييدا من قطاعات هامة في مجتمع السلفادور.

٥٣ - إن انتخاب محكمة عدل عليا مستقلة بالاجماع يمهد الطريق أمام اصلاح تمس الحاجة إليه للنظام القضائي، ويشمل اعتماد اجراءات أسرع وإزالة القضاة الفاسدين. وتمثل التغييرات التي تحدث في نظام الشرطة والعدالة أملا في أن تشهد السلفادور، أخيرا، نهاية للإعفاء من القصاص، وهو أحد الأسباب الأساسية للحرب.

٥٤ - وخلال هذه المرحلة الأخيرة من البعثة، التي يجري فيها التأكيد على بناء وتعزيز المؤسسات، سيستمر احتياج قطاعي العدالة والشرطة إلى الاهتمام الدقيق. وينطبق هذا أيضا على قدرة مؤسسة القوات المسلحة على التقيد تقيدا كاملا بولايتها الجديدة في إطار الدستور، بما في ذلك إنهاء جميع أنشطتها الاستخبارية المتصلة بالأهداف الداخلية. ويعتبر تعزيز آليات الاشراف الداخلي، ولا سيما مهام المفتش العام، ذو أهمية فائقة في هذه المرحلة. ويمكن إبقاء بعض الخبراء الموجودين حاليا مع بعثة المراقبين بعد إنهاء البعثة، في إطار برنامج واسع للمساعدة التقنية المقدمة إلى المؤسسات الوطنية المختصة.

٥٥ - إن العجز الفعلي لبرنامج نقل الأراضي وحالات التأخير والتحريف في برامج إعادة الإدماج الأخرى ومشكلة المستوطنات البشرية التي لم تحل، هي مصدر قلق متزايد. فبالرغم من أن اتفاقات السلم قضت بعدم طرد الحائزين الذين يكونون شاغلين لأراض لدى انتهاء النزاع إلى أن تجد الحكومة حلا مقبولا لمشكلة حيازتهم للأراضي (S/1994/561، الفقرة ٦٩)، فقد أدت حالات التأخير في تنفيذ البرنامج إلى ظهور توتر بين ملاك الأراضي وحائزيها. وتزداد أيضا حالات التوتر بين المحاربين السابقين الذين لم تتحقق توقعاتهم المشروعة في الحصول على الأراضي والسلف والإسكان، إلى حد كبير (انظر S/26790، الفقرة ٥١).

٥٦ - ومن أجل التوصل إلى حل للمشكلة الحرجة المتمثلة في المستوطنات البشرية، يجب أن توفر جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني جميع المعلومات اللازمة بشأن هذه المستوطنات بشكل نهائي. وينبغي أن تمارس الحكومة، مرة أخرى، ما تميزت به من مرونة وبصيرة في حل هذه المشكلة المتفجرة المحتملة. ويجب أن يقدم المجتمع الدولي، الذي وضع استثمارات هائلة في إنشاء هذه المستوطنات على مدى السنوات الأربع الأخيرة، دعمه في هذه المرحلة الحاسمة لضمان تدعيم واستدامة هذه المستوطنات في الأجل الطويل. وهذه المسألة تقتضي تشكيل لجنة ثلاثية لتحليل الموضوع بمزيد من التفصيل وتقديم مقترحات من أجل نظام خاص لا يمكن بدونه نقل هذه الملكيات.

٥٧ - إن جوانب القلق المتعلقة ببرامج إعادة الإدماج لا تتصل بأكملها فحسب، بل تتصل أيضا بنجاحها واستدامتها في الأجل الطويل. وسيقاس النجاح من حيث الهدف الأصلي المتمثل في إعادة إدماج المجموعات المهمشة أثناء سنوات الصراع في الأنشطة المنتجة. وهذا يساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي، بل يسمح أيضا للمستفيدين بخدمة دينهم للحكومة بالموافقة على المشاركة في البرامج. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يحترم المستفيدون الشروط المحددة في العقود التي أبرموها. غير أنه، نظرا للقيود الخطيرة التي تتسم بها برامج إعادة الإدماج الحالية، فإنها ستحتاج إلى أن تكمل، مع مرور الوقت، بمساعدة تقنية لاحقة وسلف إضافية لتكون مستدامة. وستكون المساعدة المقدمة من برامج ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومصارف التنمية الإقليمية والمانحين الثنائيين أساسية لتحقيق هذا الهدف.

٥٨ - إن الأوضاع اللازمة لضمان التنفيذ الكامل والنهائي لاتفاقات السلم، قد أرسيت، على ما يبدو، ومع ذلك، لا ينبغي التقليل من قدر الصعوبات لدى تنفيذ الالتزامات المعلقة. وينبغي أن يكون مجلس الأمن في وضع يسمح له بتقدير التقدم المحرز في هذا الصدد على أساس التقرير الذي سأقوم بتقديمه في نهاية تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

حاشية

(١) في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، صور طاقم تلفزيوني حادث سطو مسلح أودى بأرواح خمسة مدنيين وأدى ذلك إلى القبض على رئيس إدارة التحقيقات التابعة للشرطة الوطنية.

- - - - -